

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة المسيلة

الجزائر



بالتعاون مع:

مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر

الملتقى الدولي الأول حول:

تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات

البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر

يومي 28 و 29 أكتوبر 2014

بحث بعنوان:

قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي

للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات

المعوقات والحلول

من إعداد:

أ.د/ سليمان نصر*
أ/ عواطف محسن**

* أ.د/ سليمان نصر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر: dr.nacer25@yahoo.com

** أ/ عواطف محسن، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر: ma.1478@yahoo.fr

قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات

المعوقات والحلول

أ/ عواطف محسن

جامعة قاصدي مرباح

ورقلة - الجزائر

أ.د/ سليمان ناصر

جامعة قاصدي مرباح

ورقلة - الجزائر

ملخص:

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات التي يُعَوَّل عليها في تنمية البلدان خاصة النامية منها، وذلك لما يساهم به في إنشاء الثروة ورفع الناتج الداخلي الخام، زيادة الصادرات، المساهمة في التشغيل ... إلخ.

وبالنسبة للجزائر، فقد سعينا من خلال هذا البحث إلى تبيان أهم المعوقات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة الإدارية والتنظيمية والمالية وغيرها، وقد سعت الدولة إلى معالجة هذه المعوقات حتى يساهم هذا القطاع في تحقيق التنمية الوطنية وذلك باتخاذ إجراءات، إضافة إلى مقترحات قدمناها، حتى يكون هذا القطاع أحد البدائل التنموية للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات.

Abstract :

The small and medium sized enterprises Sector is of the most important sectors to boost nations' development, especially developing ones , since, these companies have a considerable contribution in wealth creation, in raising the gross domestic product, in increasing the exports , as well as in decreasing the unemployment rates ... etc .

Concerning, Algeria, we have sought through this research to identify the most important constraints faced by the small and medium sized enterprises, especially administrative, regulatory, financial and others, The State sought to address these constraints in order to arise the contribution of this sector in the national development by making the right decisions, in addition to the proposals that we have suggested, for making this sector as one of the best development alternatives for the Algerian economy outside the oil sector.

المقدمة:

تعد مسألة التنمية الاقتصادية و المحافظة على نمو اقتصادي مضطرد، الشغل الشاغل للدول و الهيئات، ذلك لأن تحقيق التنمية الاقتصادية هي الهدف الرئيس الذي تسعى إليه معظم الدول، وهو المقياس الأهم في تصنيف تلك الدول وتبوأ مكانة محترمة في المجتمع الدولي.

لقد أدركت جميع دول العالم و خاصة النامية منها، أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، آخذين بعين الاعتبار التفاوت النسبي الكبير بين تلك المؤسسات في البلدان الصناعية المتقدمة قياساً بوضعيتها في البلدان النامية، من حيث رأس المال، الإنتاجية والعمالة المستخدمة، ففي الولايات المتحدة واليابان وبلدان الإتحاد الأوروبي، فإن سقف رأس المال العامل للمشاريع الصغيرة يتجاوز 20 مليون دولار، في حين أن كافة المشاريع الصغيرة في البلدان النامية يتراوح حجم رأسمالها بين 20 ألف دولار و 100 ألف دولار، وهو وضع يعكس طبيعة التطور الاقتصادي عموماً والصناعي خصوصاً في هذه البلدان، لكن رغم ذلك فإن المشاريع الصغيرة لها دورها الإيجابي والهام في البلدان النامية في تفعيل الأنشطة التنموية بما توفره من فرص للعمل و الإسهام في دفع عجلة النمو الاقتصادي و الاجتماعي، والتطور التكنولوجي، هذا علاوة على تكاملها مع المنشآت الصناعية الكبرى في مجالات الإنتاج و التسويق ضمن صيغ متكاملة في فروع الاقتصاد الوطني المختلفة، و لما لها من دور كبير في تكوين قيمة مضافة لأي اقتصاد في المجتمعات المعاصرة، وبالتالي إحداث تنمية محلية تؤدي بدورها إلى تحقيق تنمية مستدامة.

لذلك فإن الإشكالية الرئيسية التي يعالجها هذا البحث هي: كيف يمكن لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يكون بديلاً تنموياً للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات؟ وماهي المعوقات التي تحول دون ذلك؟ وماهي الحلول المناسبة لها؟

وسنحاول معالجة هذه الإشكالية من خلال المحاور الآتية:

- الأهمية الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعه في الجزائر.

- العوائق المختلفة التي تحول دون ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- الحلول المتخذة والمقترحة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

I- الأهمية الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعه في الجزائر:

I-1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها:

I-1-1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ظهر مصطلح "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" في مختلف دول العالم ليعبر عن نوع معين من المؤسسات التي يصعب تقديم صورة واحدة لها، و هذا راجع لاختلاف السياسات والتوجهات والمستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول، حيث تعتبر هذه الدول المؤسسة الصغيرة و المتوسطة من أهم التنظيمات المعتمد عليها في التنمية الاقتصادية.

- التعريف المعتمد في الإتحاد الأوروبي: لقد عمد الإتحاد الأوروبي إلى إيجاد تعريف موحد داخل المجموعة الأوروبية، لأن وجود أكثر من تعريف على مستوى الإتحاد و على مستوى الدولة، أمر من شأنه أن ينشئ نوعاً من عدم الاتساق، بالإضافة إلى التأثير السلبي على التنافسية بين المؤسسات المختلفة⁽¹⁾. قام الإتحاد الأوروبي بإصدار التعريف عام 1996 كما هو ملخص في الجدول الموالي:

جدول رقم (I-1): تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نوع المؤسسة	عدد الموظفين الأقصى	الحد الأقصى لرقم الأعمال	الحد الأقصى للميزانية
المصغرة	9	-	-
الصغيرة	49	07 مليون أورو	05 مليون أورو
المتوسطة	249	40 مليون أورو	27 مليون أورو

المصدر: عثمان خلف، مرجع سابق، ص 12.

- التعريف المعتمد في الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التعريف الوارد في القانون 18/01 المؤرخ في 12/12/2001 و المتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي ينص على: تعرّف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كان وضعها القانوني، بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، و لا يتجاوز رقم أعمالها مليار ديوار جزائري، أو

لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دج⁽²⁾، وهي تحترم معايير الاستقلالية^(*). ويصنفها كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (I-2): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التعريف القانوني الجزائري

المؤسسة	المستخدمون	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون دينار	أقل من 10 مليون دينار
صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون دينار	أقل من 100 مليون دينار
متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 مليون إلى 2 مليار	من 100 إلى 500 مليون دينار

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغرى و المتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 12/12/2001، الجريدة الرسمية رقم 77 الصادر في 15 ديسمبر 2001.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك تداخلاً كبيراً في المصطلحات حسب التعريفات والقوانين، فما يعتبره المشرع الجزائري مؤسسة مصغرة حسب القانون السابق، يعتبر ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كثير من تشريعات الدول العربية، لذلك عندما يورد الباحثون خصائص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (كما سنرى في العنصر الموالي) نجد أنها تنطبق أكثر على المؤسسات المصغرة عندنا في الجزائر.

I-1-2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخصائص العامة التالية:

- مؤسسات صغيرة أو متوسطة بمؤشر عدد العاملين، أي أنها تستخدم عدداً محدوداً من العاملين لا يفوق 250 عامل و/أو موظف، في أغلب الأحيان تهيمن الشخصية في تنظيمها مما يجعلها تتمتع بمرونة عالية و القدرة على التغيير، لأنها تملك تنظيمياً بسيطاً لا يسمح بتخصص عالٍ، و قد تكون هذه الميزة أحد أسباب الانتشار الواسع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- تمارس المؤسسة الصغيرة و المتوسطة نشاطاً واحداً، و هذا ما يساعد في تقليل تعقيد متطلبات إدارة المؤسسة، مما يتطلب مهارات و طرق تسيير بسيطة يمكن لأي شخص مهما كانت درجة تعلمه و برأس مال محدود جداً أن يقيم مشروعاً صغيراً يؤمن له حياته.

- تمتاز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمعدلات فشل عالية ممثلة في الموت، الغلق أو التصفية مقارنة بالأعمال الكبيرة، و تهديد الفشل قائم على مدى حياة العمل الصغير، إلا أنه أعلى في سنوات التأسيس الأولى، و نسبته الأكبر هي نتيجة عدم رغبة أصحابه في الإبقاء عليه بسبب الخسائر المالية التي يعرضهم لها، مما يضطرهم لتصفيته⁽³⁾.

- تتميز إدارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأداء الرجل الواحد، حيث يقوم المدير (المالك) مع عدد قليل من المساعدين بوظائف الإنتاج، التمويل، الشراء، البيع والاتصالات الشخصية، كما أنه لا يوجد بها استشاريون للوظائف الإدارية المتخصصة، مما يؤدي بها إلى عدم الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل.

- تتميز منتجاتها ب⁽⁴⁾:

(*) المؤسسة المستقلة: هي مؤسسة لا تكون نسبة 25% وأكثر من رأسمالها أو حقوق الانتخاب في حوزة مؤسسة أخرى مشتركة بين عدة مؤسسات أخرى لا تتطابق في حد ذاتها مع التعريف الخاص بالمؤسسات الصغرى و المتوسطة.

أ- ضيق السوق المحلي الذي تعرض فيه أحياناً و قد يكون سوقاً إقليمياً.

ب- يتطلب تصنيع المنتجات درجة عالية من الخبرة و المهارة.

ج- تتميز بانخفاض تكاليف النقل.

د- تلائم أذواق المستهلكين المختلفين (بالنسبة للسلع غير النمطية).

- تتردد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التوسع مالياً، على عكس المؤسسة الكبيرة التي ترى أن التوسع هو هدف إيجابي تسعى لتحقيقه، أما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فإنها تخشى النمو و التوسع بسبب الخوف من عدم القدرة على تحقيقه أو التحكم فيه، كما أن مبالغ الضريبة ترتفع أكثر مما يضطره إلى إدخال شركاء جدد و تحويل المؤسسة إلى شركة مساهمة⁽⁵⁾.

- صعوبة توفير ضمانات كافية للبنوك خاصة في المراحل الأولى من النشاط مما يجعلها تعتمد على التمويل الذاتي أو العائلي أساساً و تمويل نموها يكون من مصادر داخلية (المسير).

- صعوبة إعداد القوائم المالية لافتقار المسير للخبرة المالية والمحاسبية.

- قدرة محدودة على الإنتاج للتخزين نظراً لضعف الموارد المالية و عدم التحكم في السوق⁽⁶⁾.

- تتميز بإدماج كامل للموارد المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و موارد المسير الخاصة، ليتبين أن خطر العمل يعود إلى الخطر الشخصي للمقاول أي أنه لا يوجد ذمة مالية منفصلة، إفلاس المؤسسة يعني إفلاس المقاول (المسير أو المالك).

- دورة حياة المؤسسة قصيرة إذ أنها تتأثر بأسباب بسيطة تضع حداً لنهاية نشاطها، و هذا راجع لهشاشتها مثلاً: استقالة موظف أساسي، خسارة زبون مهم⁽⁷⁾... الخ.

I-2- واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

I-2-1- أرقام ومؤشرات عن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

قبل أن نتطرق لواقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يجب أن نذكر بأهم أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتي تدخل في الإحصاء الذي تقوم به مختلف الهيئات والصناديق الخاصة بتمويل ومرافقة الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي كالتالي:

أ- **المؤسسات الخاصة:** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للأفراد أو الخواص وهي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية ومؤسسات أشخاص طبيعية (مهن حرة)؛

ب- **المؤسسات العامة:** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها كاملة أو جزء كبير منها للدولة، وهي تمثل نسبة ضعيفة جداً من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ج- **الصناعات التقليدية:** وهي كل مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي، وتكتسي طابعاً فنياً يسمح بنقل مهارة عريقة، وقد حدث تعديل وزارى، فانتقلت هذه المؤسسات إلى قطاع السياحة و بذلك تكون قد خرجت من الإحصاء العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك ابتداءً من سنة 2010. حيث عوضت عند التقسيم الإحصائي بالمؤسسات ذات النشاط الحرفي، وقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2012⁽⁸⁾، ما عدده 711832 مؤسسة

تشغل حوالي 1848117 عاملاً، مقسمة بين مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة وتمثل 711275 مؤسسة أي ما نسبته 99.92 % ، ومقسمة بدورها إلى:

- مؤسسات أشخاص معنوية 420117 مؤسسة تمثل نسبة 59.02 %.

- مؤسسات أشخاص طبيعية 130394 مؤسسة تمثل نسبة 18.32 %.

- مؤسسات النشاطات الحرفية 160764 مؤسسة حرفية تمثل نسبة 22.58 %.

ومؤسسة صغيرة ومتوسطة عمومية وهي تمثل الأقلية ب 557 مؤسسة عمومية معنوية أي بنسبة 0.08 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال الجدول الموالي ندرس تطور هذه التقسيمات خلال الخمس سنوات الأخيرة 2008-2012 كما هو موضح أدناه:

جدول رقم (I-2): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين سنة 2008-2012

نسبة التطور السنوي %	نسبة التطور السنوي %	نسبة التطور السنوي %	نسبة التطور السنوي %	عدد المؤسسات 2012	عدد المؤسسات 2011	عدد المؤسسات 2010	عدد المؤسسات 2009	عدد المؤسسات 2008	طبيعة المؤسسات	
									أشخاص معنوية (مؤسسات)	أشخاص طبيعية (مهن حرة)
7,24	6,08	6,77	3 7,6	420117	391761	369319	345902	321387	المؤسسات الخاصة	
8,58	7.13 (**)	3,40	5,04 (*)	130394	120095	249196	109496	70626	المؤسسات الخاصة	
9,45	-	-	33,25 (***)	160764	146881	-	169080	126887	النشاطات الحرفية (المؤسسات التقليدية)	
(2,62)	2.69	(5,57)	(5,59)	557	572	557	591	626	المؤسسات العمومية	
7,97	6.5	5,38	20,32	711832	659309	619072	625069	519526	المجموع	

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية لسنة: 2009، 2010، 2011، 2012.

عند قراءتنا للجدول أعلاه نجد أن: المؤسسات الخاصة⁽⁹⁾ تأخذ أحد الشكلين: إما مؤسسات خاصة ذات الشخص المعنوي أي شركات، أو مؤسسات خاصة ذات الشخص الطبيعي أو ما يطلق عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمهن الحرة، وتشمل خصوصاً قطاعات الصحة والعدل والمستثمرين الزراعيين، وقد أدخلت في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقاً من سنة 2008.

نلاحظ أن عدد هذه المؤسسات في تزايد مستمر خلال الثلاث السنوات الأولى، إلا أنه في سنة 2010 لا يعطي المدلول الحقيقي لها لأنه أدمجت معها المؤسسات الحرفية عند فصل المؤسسات التقليدية عن إحصاءات المؤسسات

(*)- تعكس هذه النسبة مسار إدماج المهن الحرة منذ السداسي الثاني لسنة 2008.

(**)- بالنسبة لنتيجة التطور المتعلقة بسنتي 2010 و 2011 فإن مجموع المؤسسات الحرفية مدموج مع المؤسسات الخاصة شخص طبيعي (مهن حرة).

(***)- هذه النسبة العالية ناتجة عن عملية مراجعة قاعدة المعلومات للنشاطات الحرفية.

الصغيرة والمتوسطة، وبمقارنة سنة 2011 و 2012 نجد أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة دائماً في ارتفاع مستمر بنسبة 7.24% و 8.58% على التوالي لكل من المؤسسات الخاصة المعنوية والطبيعية. وهذا راجع لدمج تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النشاطات الحرة في الإحصاء، ابتداءً من السداسي الثاني من سنة 2008، وهي المؤسسات التي تمارس عملها في مختلف المهن الحرة والأنشطة القانونية منها مكاتب المحامين، الموثقين، الصيادلة، المخابر الطبية، بالإضافة إلى مهن حرة أخرى، تعتبر منشآت تجارية لإنتاج الخدمات كانت غائبة عن المنظومة الإحصائية.

تظهر التسجيلات الخاصة بالأشخاص الطبيعيين ورؤساء المؤسسات على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء حركية كبيرة لفئة المهن الحرة، حيث تطور عددها خلال عام 2012 بـ 10622 مؤسسة جديدة تنشيط بنسبة 62.20% في الاستثمار الزراعي ونسبة 27.20% في الصحة.

وبالنسبة للمؤسسات الخاصة (الأشخاص المعنوية)⁽¹⁰⁾ عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة نمواً معتبراً، حيث يظهر الجدول تطوراً ملحوظاً، فقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأشخاص المعنوية) سنة 2012، 420117 مؤسسة أي ما نسبته 59.02% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تطور بنسبة 7.24% بالنسبة لسنة 2011 التي بلغ العدد فيها 391761 مؤسسة، أي إنشاء 28356 مؤسسة خاصة جديدة، وهذا ناتج عن اهتمام الدولة المتزايد بهذا القطاع، وسعيها لتشغيل الشباب والقضاء على البطالة من خلال وضع آليات لدعم إنشاء هذا لنوع من المؤسسات والتي سنتطرق إليها في المحاور الموالية.

عند الحديث عن قطاع النشاطات الحرفية، فقد بلغ العدد الإجمالي لهذه النشاطات في نهاية سنة 2012 حوالي 160764 نشاط حرفي، حيث تم تسجيل 13883 حرفي جديد مما يوضح نمواً يقدر بـ 9.45% حرفي.

I-2-2- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط:

تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خمس قطاعات أساسية تتمثل في: الفلاحة والصيد البحري، المحروقات، الطاقة والمناجم والخدمات المتصلة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة التحويلية والخدمات. ومن خلال الجدول الموالي سنبين تطور تعداد هذه المؤسسات خلال السنتين 2011، 2012 حسب قطاعات النشاط المختلفة.

جدول رقم (I-3): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط 2011-2012

مجموعات فروع النشاط	سنة 2011	النسبة %	سنة 2012	النسبة %	نسبة التطور %
الفلاحة والصيد البحري	4006	1.02	4277	1.02	6.76
المحروقات الطاقة المناجم والخدمات المتصلة	1956	0.50	2052	0.49	4.91
البناء والأشغال العمومية	135752	34.65	142222	33.85	4.77
الصناعة التحويلية	63890	16.31	67517	16.07	5.68
الخدمات	186157	47.52	204049	48.57	9.61
المجموع	391761	100	420117	100	7.24

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، مرجع سابق، ص 15.

يحتل قطاع الخدمات الصادرة من حيث تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) الصدارة، حيث تقارب نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة به النصف من إجمالي المؤسسات، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية

ثم قطاع الصناعات التحويلية، بينما النسبة ضعيفة جداً في باقي القطاعات الأخرى. وخلال الفترة 2011-2012 نجد أن نسبة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات تبقى مرتفعة بنسبة 9.61%، يليه قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 6.76% وهذا راجع للأهمية التي أولتها الدولة لهذا القطاع في إطار المحافظة على الثروة الحيوانية والفلاحة وكل الدعم المقدم للمستثمرين بمختلف أنواعه. أما عند الحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية فنجد أن التطور الحاصل بهذا القطاع بلغ نسبة 5.68%، تتوزع فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الفروع التالية⁽¹¹⁾:

- الصناعة الغذائية: 20198 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي بنسبة 29.92% من إجمالي المؤسسات الصناعية.
 - صناعة الخشب والورق: 14510 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ما تمثل نسبة 21.49% من إجمالي المؤسسات الصناعية.
 - الحديد والصلب: 10350 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ما تمثل نسبة 15.33% من إجمالي المؤسسات الصناعية.
 - مواد البناء: 8802 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ما تمثل نسبة 13.04% من إجمالي المؤسسات الصناعية.
- وأخيراً نجد كل من قطاع المحروقات وقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة تطور على التوالي 4.91% و 4.77%، وهي نسب قليلة إذا ما قورنت بالقطاعات الأخرى.

I-3- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للاقتصاد الوطني:

I-3-1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنشاء مناصب الشغل:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل حوالي 1848117 عاملاً في الجزائر أي ما نسبته 58.95% من عدد العمال الجزائريين، وهي تتطور من سنة إلى أخرى، ممثلة بالجدول التالي:

الجدول رقم (I - 4): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل

النسبة %	2012	النسبة %	2011	النسبة %	2010	النسبة %	2009	النسبة %	2008	طبيعة المؤسسات
58.95	1089647	58.99	1017374	58.96	958515	58.71	908046	54.61	841060	أجراء
38.49	711275	38.20	658737	38.05	618515	37.95	586903	25.45	392013	أرباب المؤسسات الخاصة
2.56	47375	2.79	48086	2.99	48656	3.34	51635	3.43	52786	المؤسسات العمومية
100	1848117	100	1724197	100	1625686	100	1546584	100	1285859	المجموع

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية الإحصاءات لسنوات: 2008، 2009، 2010، 2011، 2012.

I-3-2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات:

إن الناتج الداخلي الخام يولد من مساهمات الأربع قطاعات الاقتصادية في البلاد: وهي قطاع المؤسسات المالية، المؤسسات الاقتصادية، مؤسسات الجماعات المحلية، مساهمة قطاع العائلات، ويمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن مساهمة قطاع العائلات بنسبة كبيرة، حيث تساهم هذه المؤسسات بأكثر من 84.77% من الناتج الداخلي الخام، ومن خلال الجدول التالي نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص ممثلة في المؤسسات العائلية ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة

تزايد باستمرار خلال الفترة الممتدة من 2007 حتى 2011 بالنسبة للناجج خارج المحروقات، الأمر الذي يكشف لنا مدى أهمية القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (I-5): تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني 2011-2007

القيمة: مليار دينار جزائري

2011		2010		2009		2008		2007		الطابع القانوني
نسبة %	قيمة	نسبة %	قيمة	نسبة %	قيمة	نسبة %	قيمة	نسبة %	قيمة	
15.23	923.34	15.02	827.53	16.41	816.80	17.55	760.92	19.2	749.86	نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام
84.77	5137.46	84.98	4681.68	83.59	4162.02	82.45	3574.07	80.8	3153.77	نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام
100	6060.8	100	5509.21	100	4978.82	100	4334.99	100	3903.63	المجموع

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، مرجع سابق، ص 43.

I-3-3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات:

تمثل المحروقات أهم الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق 97.04% سنة 2012 من القيمة الإجمالية للصادرات، أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فتبقى نسبتها ضئيلة ومقدرة بـ 2.96% من القيمة الإجمالية للصادرات أي بقيمة 2.18 مليار دولار أمريكي، لذلك فقد قامت السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج المحروقات، وذلك من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تمثل 99% من مجموع المؤسسات في الجزائر.

الجدول الموالي يمثل مجموعة المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات والتي تتكون أساساً من⁽¹²⁾:

- منتوجات نصف مصنعة والتي تمثل نسبة 2.24% من القيمة الإجمالية للصادرات وذلك بقيمة 1.66 مليار دولار أمريكي.

- السلع الغذائية بنسبة 0.42% أي بقيمة تقدر بـ 313 مليون دولار أمريكي.

- سلع التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بالنسبتين التاليتين على الترتيب 0.04% ، 0.02%.

الجدول رقم (I-6): أهم المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات 2012-2011

القيمة: مليون دولار أمريكي

2012		2011		مجموعة المنتوجات
نسبة %	قيمة	نسبة %	قيمة	
41.57	909.17	40.54	836.01	الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزيت
22.00	481.21	18.03	371.73	النشادر المنزوعة الماء
9.51	207.97	12.86	265.23	سكر الشمندر
6.99	152.88	6.22	128.34	فوسفات الكالسيوم
2.24	03.1	2.02	41.75	الكحول غير الحلقي
1.65	36.04	1.90	39.14	الهيدروجين والغازات النادرة

1.42	31.13	1.25	25.72	المياه بما فيها المعدنية
1.13	24.71	1.13	23.37	التمور
0.68	14.87	0.99	20.33	جلود مذبوغة
0.68	14.85	0.92	19.05	الزئبق على الشكل الخام
87.88	1922	85.87	1771	المجموع

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، ص49.

II- العوائق المختلفة التي تحول دون ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

على الرغم من أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، والاهتمام الذي توليه له السلطات الجزائرية ولتطويره، إلا أن هذه المؤسسات لازالت تواجه العديد من المعوقات التي تعترض سبيل عملها وتطورها، ورغم ما حققته المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص في مجال النمو و المساهمة في التنمية الوطنية وفي تكوين الناتج الداخلي الخام، إلا أنها لم تحظ بعد بالعناية الكافية في معالجة العوائق التي تعترضها، والتي تختلف حسب درجة شدتها وارتباطها بمراحل نمو المؤسسة المختلفة فنجد:

II-1- العوائق الإجرائية (الإدارية والقانونية): يتسم المحيط التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعراقيل إدارية⁽¹³⁾ تتمثل خاصة في: تعقد القوانين والإجراءات التنظيمية، قلة الإحاطة بالقوانين السارية وعدم الشفافية واحترام النصوص، الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على التصدي للمظاهر السلبية التالية:

- البيروقراطية الإدارية و الإجراءات المعقدة التي تتطلب العديد من الوثائق والجهات التي يجب الاتصال بها، مما يجعل المحيط الإداري غير مساعد من جراء بطء العمليات ونقص الإعلام، وكذا ازدواجية الوثائق المطلوبة، فعلى سبيل المثال: "يستدعي الحصول على سجل تجاري وقتاً طويلاً وتقدم أكثر من 18 وثيقة، والمدة اللازمة لتطبيق الإجراءات الإدارية لإقامة مشروع تزيد عن ثلاثة أشهر، والمدة المتوسطة لانطلاق المشروع في مرحلة التشغيل تصل إلى خمس سنوات"⁽¹⁴⁾، إذن فمشكل البيروقراطية يشكل أكبر حاجز تتحطم عليه إدارة الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية.

- عدم وجود استقرار في القوانين و التشريعات التي تحكم وتنظم سير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ونقص في تطبيق النصوص من طرف الهيئات المعنية مثل: البنوك، الإدارات العمومية، الصناديق الوطنية... الخ.

- نظام قضائي ثقيل و معرقل، و نقص خبرة القضاة خاصة من الناحية التجارية.

- ضعف المستوى التكويني للإطارات الإدارية فهي لا تتماشى مع الأنظمة الحديثة لإدارة الأعمال و اقتصاد السوق و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نتيجة غياب سياسة تكوينية واضحة و ممنهجة لفئة الإطارات⁽¹⁵⁾.

- نقص خبرة مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الإداري والمالي وحتى الإمكانيات، وتمتاز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بأنماط تسيير أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه اقتصاد تسوده المنافسة مع غياب تأهيل فعال و سريع لها⁽¹⁶⁾.

II-2- العوائق المرتبطة بالعقار الصناعي: يعد الحصول على العقار المناسب أحد المشاكل الأساسية لتوطين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بسبب:

- صعوبة الحصول على عقد للملكية أو عقد إيجار بالرغم من أهميته للحصول على التراخيص الأخرى كالقروض البنكي والامتيازات الأخرى مثلاً، بسبب عدم تحرر سوق العقار بشكل يحفز على الاستثمار لحد الآن، ولغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصص الأراضي و تسيير المساحات الصناعية⁽¹⁷⁾.

- التمييز بين القطاع العام والخاص في مجال تملك أو كراء العقارات حيث تبقى الأولوية دائماً للقطاع العام، و هو ما يتناقض مع النصوص التشريعية.

- أغلبية العقارات الاستثمارية غير مستعملة فهي تبقى حكرًا للمؤسسات عمومية مفلسة أو أملاك خصاص يحتفظون بها من أجل المضاربة.

- عدم وجود سعر محدد للمتر المربع الواحد أو سعر مدعم خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيعها للحصول على عقار⁽¹⁸⁾.

- التوزيع غير العادل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين المناطق الحضرية والنائية يصعب من عملية الحصول على عقار لإقامة المشروع لما تتميز به المناطق الحضرية من كثافة سكانية كبيرة تقلل من مساحة الأراضي الصناعية.

II-3- عوائق جبائية وجمركية: من الملاحظ أن الجباية والأعباء الاجتماعية معيقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم إجراءات التخفيف المنتهجة^(*)، و تظهر هذه العوائق على مستوى:

- فرض ضريبة إضافية خاصة على الإنتاج الوطني.

- اشتراكات أرباب العمل فيما يخص الضمان الاجتماعي للأجراء و غير الأجراء مرتفعة تثقل كاهل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة⁽¹⁹⁾.

- نسب الضرائب والرسوم المقتطعة على أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مرحلة الاستغلال تؤدي إلى ارتفاع الضغط الجبائي الذي كان من نتائجه توقف العديد منها عن النشاط.

- صعوبات جمركية نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف مع القوانين والآليات الجمركية الدولية⁽²⁰⁾.

- ارتفاع الضغط الجبائي بسبب تطبيق الرسم الإضافي الخاص، يؤدي إلى ارتفاع سعر تكلفة المنتوجات المصنعة الناتجة عن إعادة تقييم الأموال الثابتة والمواد الأولية المستوردة الناجمة عن انخفاض قيمة العملة، وكذلك كساد الإنتاج المصنع محلياً الراجع إلى انخفاض القدرة الشرائية والمنافسة غير المشروعة في كثير من الأحيان للإنتاج المستورد.

إن الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي، بل تؤدي إلى تنامي العديد من الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، زيادة على ذلك فإن النظام الجمركي يشكل أحد العقبات التي تعيق نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نظراً لما يتميز به من بيروقراطية كبيرة. وبما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في التنمية وإنشاء مناصب عمل بشكل فعال، فهي تساهم في تطوير

(*) - إجراءات التخفيف المقصود بها إما الإعفاء التام من ضريبة مثل VF الدفع الجزائي أو الخفض من معدلها بنسبة معينة مثل ما حصل مع TVA الرسم على القيمة المضافة أو IBS الضريبة على أرباح الشركات..

الاقتصاد دون الحاجة إلى اقتطاع الضرائب والرسوم الجمركية على أنشطتها، وربما تكون سياسة الإعفاء الشامل من الضرائب والرسوم الجمركية أكثر فعالية لضمان نموها وتطويرها.

II -4- عوائق مالية: تمثل العوائق التمويلية أكبر العقبات التي تواجه أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصغيرة منها لأنها تمتلك قدرات مالية محدودة، فنجد أن المشاكل المالية تعترض تلك المؤسسات مع البنوك الجزائرية على حد سواء، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- نقص المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات.
- ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القرض خاضع للإشهار⁽²¹⁾.
- الفضائات الوسيطة كالبورصة سواء كانت مالية أم تجارية تمثل فضاء إعلامياً و تشيظياً و تشاورياً هاماً، أما في الجزائر فنلاحظ غياب هذا الدور بسبب عدم فعاليتها⁽²²⁾، و بالتالي غياب سوق مالي منوع يسمح بالمفاضلة بين مجموعة من بدائل التمويل.
- غياب بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات الخاصة.
- عدم تأقلم التشريع مع التطور والتحول الاقتصادي الوطني نحو اقتصاد السوق، ويتمثل ذلك خاصة في التعامل الصارم لموظفي البنوك في معالجة طلبات القروض.
- الشروط الصعبة للاستفادة من قروض بنكية لتغطية احتياجات التسيير أو الاستثمار بالإضافة إلى استغراق إجراءات تحويل الأموال لوقت طويل⁽²³⁾.
- ارتفاع تكاليف التمويل بالإضافة إلى الضمانات المبالغ فيها أحياناً يحدان من مرونة التمويل وانسيابه بالحجم المناسب وفي الآجال الملائمة، وبالتالي أضحي هذا الوضع بتكاليفه الرسمية وغير الرسمية يمثل عائقاً كبيراً.
- غياب صيغ تمويلية مفصلة ومنظمة حسب احتياجات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- استناد قرار منح القروض البنكية إلى معيار الضمانات القانونية وإهمال معايير أخرى موضوعية تتعلق بجدية وفعالية المؤسسة موضوع الإقراض، كأهمية التدفقات المالية المستقبلية والمكانة الإستراتيجية لنشاط المشروع وآليات العرض والطلب في محيط المؤسسة....
- اقتصار البنوك الجزائرية على الأساليب الكلاسيكية في تقدير خطر منح الائتمان، علماً أنه توجد أساليب وتقنيات حديثة حلت محل الأساليب والتقنيات الكلاسيكية في الدول المتقدمة خصوصاً، وأن العديد من الدول تحولت إلى اقتصاد السوق، أين أصبحت تسود ثقافة اقتصاديات أسواق رأس المال لا اقتصاد الاستدانة، و من ثم فإن أدوات التحليل التي كانت معتمدة في ظل اقتصاد الاستدانة أصبحت اليوم جد محدودة الاستعمال⁽²⁴⁾.
- تدخل البنك في شؤون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفرض الوصاية عليها من خلال القرض الممنوح لها.
- عدم القدرة على التخلص كلية من بؤادر البيروقراطية ونظم الرشوة والتمييز بالبنوك، مما يدفع في الكثير من الأحيان على تمويل مشاريع مشكوك في ربحيتها على حساب مشاريع ناجحة.
- صعوبة تقييم وتقدير المخاطر الناجمة عن نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للبنوك التجارية الجزائرية، مما يؤدي بها للزعوف عن تمويلها، لأنها تعاني من ضعف في تحليل قدراتها وتحليل طلبات المقترضين.

- تطبيق ميكانيزمات غير ملائمة من طرف البنوك، حيث أنها لم تتأقلم حسب القوانين الجديدة للسوق المفتوح.
- ضعف مستوى الإعلام البنكي و نظام الدفع وطرق دراسة ملفات القروض، مما يؤثر سلباً على الخدمات المقدمة من طرف البنوك اتجاه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة⁽²⁵⁾.
- افتقار مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية، وكذلك في مجال تسيير الأعمال والهندسة المالية، مما يؤدي إلى عدم دقة البيانات المالية والمحاسبية أو عدم توفرها أصلاً.
- طلبات القروض المقدمة لا تعبر في كثير من الأحيان عن الاحتياجات الفعلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي لا تتلاءم لا من حيث الحجم ولا آجال التسديد مع احتياجاتها⁽²⁶⁾.
- وأخيراً ما يمكن استخلاصه هو هشاشة العلاقة بنك/مؤسسة صغيرة ومتوسطة، حيث أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجبرة على اللجوء إلى البنوك بسبب نقص مواردها المالية، غير أن البنوك تتعد عنها في كثير من الأحيان بسبب هشاشة الوضعية الاقتصادية والمالية لهذه المؤسسات، مما شكل لها وضعية حرجة خاصة وأنها في حالة نمو عالية أُجبرت على تخفيض استثماراتها، وهذا ما أثر على مستويات التشغيل بها. لذا تعتبر البنوك مصدراً لبعض الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

II-5- عوائق مختلفة: تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لعدة عوائق مختلفة منها ما يفرزها محيطها الداخلي وأخرى ناتجة عن محيطها الخارجي، نلخص أهم هذه العوائق في:

- نقص ترمين الجهاز الإنتاجي من جراء الانفتاح الاقتصادي، خاصة بالمواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج والتي كانت تضمن استيرادها المؤسسات العمومية باحتكارها للتجارة الخارجية.
- اعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنماط تسيير لا تتماشى و متطلبات الاقتصاد التنافسي، حيث تشكل الجودة الشرط الأساسي للنشاط الاقتصادي، فنجد مثلاً أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تفرق بين الحساب البنكي الشخصي للمسير المالك وحساب الشركة مما ينجر عنه الخلط في النفقات المنزلية ونفقات المؤسسة، وزيادة على ذلك تطبق تلك المؤسسات محاسبة تقليدية لا تقوم بإجراء عمليات الجرد الدوري⁽²⁷⁾.
- نمو و تطور القطاع غير الرسمي و المتمثل في أنشطة كثيرة كالسوق الموازية و المداخل الطفيلية.
- مشاكل البنية التحتية حيث مازالت شبكة الطرقات ضعيفة و توجد الكثير من مناطق البلاد -إلى غاية يومنا هذا- في عزلة شبه تامة عن بقية المناطق الأخرى و خاصة في الجنوب⁽²⁸⁾.
- عدم فعالية أساليب التكوين وخاصة في ميدان التقنيات الحديثة للتسيير واقتصاد السوق، إدارة الأعمال وتسيير المنتج وكذا تقنيات البيع والتصدير.
- غياب المعلومة الحقيقية الاقتصادية والتجارية ويتمثل هذا في:
 - أ- بنك معطيات إحصائية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات المعنية.
 - ب- معطيات عن السوق الوطنية والجهوية والمحلية وحتى الخارجية.
 - ج- معلومات عن التطبيقات التجارية للمتعاملين.
 - د- معلومات عن نوعية الاستثمارات المختارة.

هـ- ضعف استعمال الإنترنت في ميدان عالم الأعمال⁽²⁹⁾.

- غياب أجهزة تبادل وتحليل المعلومة الاقتصادية وتحديثها مع المراكز والأجهزة التي تعمل في نفس المجال والمعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذلك عدم توفر وحدات معلومات متخصصة لدى الفرق التجارية والصناعية⁽³⁰⁾.
- المستوى التكنولوجي غير المناسب: إذ تعتمد جل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على آلات قديمة، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف و عدم انتظام الإنتاج و انخفاض الجودة، وكذا صعوبة تدبر قطع الغيار في الوقت المناسب.
- قصور الجهود التسويقية إذ تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على الوعي التسويقي، وتعاني من نقص كفاءات رجال البيع، كما تنقصها الإمكانيات المادية للإنفاق على الترويج وتنشيط المبيعات⁽³¹⁾.
- غياب التنسيق ما بين فعاليات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية القائمة على دعم وتوجيه الأنشطة الإنتاجية (الصناعية) المحلية، الأمر الذي يضيع عليها فرصة تحقيق أعلى قدر ممكن من الاستفادة من هذا البرنامج.
- ضعف قدرات هذه المنشآت الذاتية في تعزيز مفهوم الترابط والتشابك الصناعي فيما بينها من جهة وبين المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى لتجسيد مفهوم التعاقد من الباطن.
- غياب ثقافة التسيير و الروح المقاولاتية لأن الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات عائلية.
- عدم كفاية حاضنات الأعمال التي توفر البنية التحتية والبيئة النموذجية والرعاية الأمثل لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحتى وإن وجدت فإنها تقتصر على مناطق دون أخرى، مما يؤدي إلى استفادة البعض منها فقط رغم أنها تمثل الدعم الكبير لها عند النشأة.
- غياب التعاون وتبادل المعلومات بين مراكز البحث والجامعات من جهة، وبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى.

III- الحلول المتخذة والمقترحة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

III-1- الحلول المتخذة:

إن إقامة وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة منها التابعة للقطاع الخاص في الجزائر قد تحقق بفضل الاستثمارات الخاصة المنحزة في مختلف المجالات وبالأخص الصناعية منها، فكان من الضروري تأطير وتنظيم تدخل هذا القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإن تطلب الأمر وضع أساليب قانونية وتنظيمية وحتى مالية لتوجيهه وتحديد مجالاته وسبل دعمه، حيث نجد من بين هذه الأساليب:

III-1-1- الحلول المتخذة من الناحية القانونية (التشريعية):

أصدرت الجزائر عدة مراسيم تشريعية وقوانين تتعلق بترقية ودعم الاستثمار الخاص تشمل على تسهيلات، إعفاءات ووافر خاصة، بحيث تعتبر خلاصة لتجارب دول سابقة في هذا المجال فنجد:

- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: القانون رقم 01 - 18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 والمتضمن قانون توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسد الفراغ القانوني اتجاه مؤسسات هذا القطاع، فتعريفها يهدف إلى تحديد المستفيدين من إستراتيجية السلطات العمومية في ميدان ترقيتها، ويسمح بتوجيه رشيد لتدابير المساعدة والدعم إلى المتعاملين الأكثر احتياجا لها، وتمثل هذه التدابير في⁽³²⁾:

- إنعاش النمو الاقتصادي وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
 - إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن ديناميكية التحول والتكيف التكنولوجي.
 - تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها.
 - ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي، التجاري، الاقتصادي، المهني والتكنولوجي. الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
 - تشجيع كل المبادرات التي من شأنها تكثيف مناطق الاستقبال المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع قوة التنافس لديها.
 - الحث على وضع أنظمة جبائية قارة ومكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - ترقية إطار تشريعي وتنظيمي يناسب روح التقاؤل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية التي تفضل وتشجع التجديد، الإبداع وثقافة التقاؤل.
 - تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات المالية لاحتياجاتها.
 - تحسين الخدمات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - تشجيع بروز محيط اقتصادي، تقني، علمي وقانوني يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها في إطار منسجم.
 - ترقية تصدير المنتوجات والخدمات الموفرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - ترقية إنشاء مشاتل للمؤسسات ومراكز للمساندة.
 - إنشاء صندوق ضمان القروض البنكية لتمويل اقتناء أصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
 - تأسيس بنك للمعطيات خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتماشى والتكنولوجيات المعلوماتية العصرية.
 - وضع برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات بغرض ترقية المنتج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية.
- وتؤسّس بموجب هذا القانون قواعد مرنة للتشاور والحوار مع الشركاء الاقتصاديين والفضاءات الوسيطة⁽³³⁾ للالتقاء في إطار قانوني منظم ضمن هيئة استشارية تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة تتكون من تنظيمات وجمعيات مهنية من ذوي الاختصاص والخبرة. كما تم إبرام بروتوكول اتفاق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بغرض ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنتائج البحث العلمي المنجز في مخابر البحث لدى مختلف الجامعات والاستفادة من تجارب مختلف الدول، وبهذا تكون قد هيأت العوامل الكفيلة بدعم وتطوير وترقية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها قاطرة النمو الاقتصادي.

III-1-2 الحلول المتخذة من الناحية الهيكلية والتنظيمية: قامت الجزائر في إطار دمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الرسمي بإنشاء عدة هياكل وتنظيمات تسهر على تقديم يد المساعدة لها ومن بين هذه الهياكل نجد:

- الوزارة المنتدبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: لقد أنشأت الجزائر اعتباراً من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي أصبحت في سنة 1993 وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وفي سنة 2010 ألحقت شؤون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعة من أجل تكثيف النسيج المؤسساتي الصناعي وأصبحت تسمى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار والتي تسند إليها المهام التالية⁽³⁴⁾:

- حماية طاقات المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الموجودة وتطويرها.

- ترقية الاستثمارات في مجال إنشاء المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها وتحويلها وتطويرها.

- ترقية الشراكة والاستثمارات ضمن قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

- إعداد إستراتيجيات تطوير قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

- ترقية الدعائم لتمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

- ترقية المناولة.

- التعاون الدولي والجهوي في مجال المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

- تسهيل الحصول على العقار الموجه إلى نشاطات الإنتاج والخدمات.

- تحسين قدرتها التنافسية محلياً و عالمياً و تطويرها.

وبهذا تكون الوزارة قد أدت وصايتها على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفعالية نظراً لأن هذا القطاع يحتاج إلى الكثير من الدعم و المساعدة للقيام بالدور المرجو منه، لذلك نجد أن هناك مؤسسات متخصصة تدعم الوزارة في القيام بعملها على أحسن حال و من بينها نجد: المشاتل وحاضنات الأعمال، مراكز التسهيل، المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: أنشئت الوكالة على شكل هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تعمل على إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات بشكلين من الاستثمار، إما إنشاء مؤسسات مصغرة جديدة أو توسيع نشاط هذه المؤسسات، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها وفي جوان 2006 أصبحت تحت وصاية وزير التشغيل والعمل و الضمان الاجتماعي، لها فروع جهوية ومكلفة بالمهام التالية⁽³⁵⁾:

- تدعم و تقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

- متابعة الاستثمارات المنجزة من طرف الشباب المستفيد، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بها.

- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، التقني، التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتها.

- تحدث بنكاً للمشاريع و تقدم الاستشارة ويد المساعدة في مجال التركيب المالي ورصد القروض.
- تقييم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية، في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل، ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.
- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتحديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **ANGEM**: هي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولها فروع محلية تضطلع بالمهام الآتية⁽³⁶⁾:
- تسيير جهاز القرض المصغر وفقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم وتمنح قروض بدون فائدة.
- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.
- تقدم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين في مسار التركيب المالي ورصد القروض.
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام والتحسيس ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI**: أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01 - 03 الموافق لـ 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار⁽³⁷⁾، بصفتها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب، يتواجد مقرها في الجزائر، ولها هيكل لامركزية على المستوى المحلي، يمكنها إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج.
- تتولى الوكالة تجسيد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، في ميدان الاستثمارات بالتعاون مع الإدارات والهيئات المعنية فتتولى المهام التالية⁽³⁸⁾:
- استقبال وإعلام المستثمرين المقيمين وغير المقيمين في إطار إنجاز مشاريعهم وتزويدهم بكل الوثائق الإدارية الضرورية وقرارات قبول أو رفض منح المزايا.
- تسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع بواسطة خدمات الشبائك الوحيدة اللامركزية^(*).
- منح المزايا الخاصة بالاستثمار.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار.
- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.

(*)- الشبائك الوحيد اللامركزي أسس على مستوى الولاية للرفع من عوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية، يتكون من مختلف مكاتب ممثلي الهيئات والمؤسسات المعنية بالاستثمار، تسلم على مستواه كل الوثائق اللازمة لإنجاز الاستثمار والاستفادة بقرار منح المزايا في أجل أقصاه 30 يوم، ويطبق من خلال النظام العام والنظام الاستثنائي (التعاقدية).

إن الدور الذي تلعبه هذه الوكالة في ميدان ترقية وتطوير الاستثمار مهم جداً وهذا ما يمنح الفرصة ويشجع أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إقامة مشاريع استثمارية في مناطق مختلفة، والاستفادة من الإعفاءات الجبائية وشبه الجبائية المختلفة التي تثقل كاهلها خاصة في حالة عدم توفر رأس مال كافي، فهذه الإعفاءات من شأنها أن تمنحها وفرة مالية معتبرة ودعم مالي بمزاولة مختلف نشاطاتها في إطار الدعم الذي توفره الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

III-1-3- الحلول المتخذة من الناحية المالية:

- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR^(*): مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تسمى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يهدف إلى ضمان قروض الاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها، يمتلك فروعاً جهوية ومحلية، يوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتولى المهام التالية⁽³⁹⁾:
- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية: إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسة، أخذ المساهمات.
- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه وإقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.
- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.
- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك والمؤسسات المالية.
- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل.
- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات.

وفي إطار تحديث الصندوق فقد رفعت نسبة ضمان مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 25 مليون دينار إلى 50 مليون دينار بقرار من مجلس إدارة الصندوق، وفي إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي تهدف إلى السماح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإطلاق مشاريع واسعة وكبيرة بضمانات مالية، منحه الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج "ميديا MEDA" منحة بلغت قيمتها 20 مليون أورو سلمت لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد تمويل وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتصل قيمة ضمان المؤسسات التي يتكفل صندوق ضمان القروض بضمانها مالياً بفضل المبادرة المندرجة في إطار الشراكة إلى 15 مليار سنتيم، وبهذا يكون صندوق ضمان القروض قد مكن البنوك من ضمان قروضها مالياً في حالة فشل المشروع أو خسارة المؤسسة، وهذا ما يعطي دفعاً للبنوك في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر⁽⁴⁰⁾.

- بروتوكول اتفاق مع هيئات وطنية مالية: أبرم اتفاق بروتوكول تعاون لترقية الوساطة المالية المشتركة بين قطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة والبنوك العمومية في 23/12/2001 للعمل أكثر على انفتاح محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذا الاتفاق يسمح للطرفين بالعمل على⁽⁴¹⁾:

(*)- لمزيد من المعلومات عن آلية عمل FGAR أنظر الموقع الإلكتروني: www.fgar.dz

- ترقية شروط العلاقات بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية مع الأخذ بالاحتياجات اللازمة.
- توجيه القروض البنكية لصالح النشاطات المنتجة ذات قدرة نمو كبيرة وقيمة مضافة ومنشئة لمناصب الشغل.
- تفعيل توظيف خطوط القروض الخارجية لخدمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر اتصال فعال ومباشر.
- محاولة توحيد سبل تطوير موحدة وتشاورية بالتعاون مع وزارة المالية ووزارة الشؤون الخارجية.
- مرافقة ودعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة المصدرة عن طريق تمويل ملائم وفعال.
- تطوير الخبرة البنكية اتجاه المعاملات مع المؤسسات الصغرى والمتوسطة عند إعداد مخطط النشاطات المتوقعة.
- وضع برامج تكوينية لمسيري المؤسسات الصغرى والمتوسطة وإطارات البنك حول إجراءات تقديم التدفقات المالية ومقاييس وشروط تقديم ملفات القروض.
- المبادرة بتحسين التعامل مع زبائن البنك من المؤسسات الصغرى والمتوسطة كشريك لها.
- برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (في إطار برنامج ميديا MEDA): شرعت اللجنة الأوروبية مع الجزائر بتنفيذ برنامج ميديا الذي نجد فيه برنامج ميديا 1 MEDA I و هو ساري المفعول من 1995 - 1999⁽⁴²⁾، ومن بين الأهداف المسطرة في هذا البرنامج:
- المساعدة في انتقال اقتصاديات الدول العربية إلى اقتصاد سوق لأجل تحقيق منطقة تبادل حر في مطلع 2010.
- تطوير التعاون الجهوي خارج الحدود.
- وبلغت المساعدات المقدمة من طرف دول الإتحاد الأوروبي في إطار هذا البرنامج 5350 مليون أورو، 90% منها مقدمة في إطار التعاون الثنائي و 10% خصصت للتعاون الجهوي و 18% من القيمة الكلية للبرنامج استخدمت في نطاق التصحيح الهيكلي للاقتصاديات.
- وبرنامج ميديا 2 MEDA II أوجد هذا البرنامج ليعوض البرنامج السابق، ووافق عليه المجلس الأوروبي في نوفمبر 2000 وهو يخص الفترة 2000 - 2006 ويتم البرنامج السابق، يهدف إلى دعم وتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة للرفع من مستوى تنافسيتها وتحسينها في قطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة مما يسمح لها والتأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق وتسهيل الوصول إلى المعلومة والمتعاملين، كما سخر مبلغ 57 مليون أورو أي ما يعادل 3.9 مليار دينار لتجسيد هذا البرنامج.
- تستفيد من البرنامج جل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص في قطاع الخدمات، كل مؤسسة معنية بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مراكز تكوين، غرف تجارة، مؤسسات دعم الشركات المالية المتخصصة)، مؤسسات التأطير العمومية كالوزارات.
- يسمح البرنامج بـ⁽⁴³⁾:
- تحسين قدرات 3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة للسماح لها بالتأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق من خلال 80 مشروع خاص بتكوين الاستثمار.
- تسهيل الوصول إلى المعلومة المهنية لصالح مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص عبر 25 مشروعاً.

- استجابة أحسن للحاجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر دعم يهدف إلى خلق شركة مالية متخصصة.

- تحسين المحيط المقاولاتي عبر دعم المؤسسات المعنية مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

III-2- بعض الحلول المقترحة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

بما أن العائق المالي أو عائق التمويل هو العائق الأكبر تقريباً في سبيل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة المصغرة منها، وذلك بسبب إحجام البنوك عن تمويل هذه المؤسسات لأسباب عديدة تم التطرق إليها، فإنه يمكن التغلب على هذا العائق بالإجراءات الآتية:

III-2-1- إجبار البنوك على تخصيص نسبة من تمويلاتها للمؤسسات المصغرة والصغيرة: إن من بين الأسباب التي أوجدت إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة إحجام البنوك عن تمويلها لضعف الملاءة المالية لأصحابها وعدم قدرتهم على تقديم الضمانات الكافية مقابل ذلك التمويل. لذا يمكن للبنك المركزي في الجزائر أن يجبر البنوك على تخصيص نسبة معينة من تمويلاتها لهذا النوع من المؤسسات، خاصة في ظل توفر صناديق ضمان القروض والتي تحمي تلك البنوك من مخاطر عدم السداد. فعلى سبيل المثال فإن بنك السودان المركزي ومن خلال السياسة التمويلية يجبر البنوك العاملة في السودان على تخصيص نسبة 12 % من تمويلاتها سنوياً لتمويل المشاريع المصغرة، مع رقابة التقيد بها⁽⁴⁴⁾.

III-2-2- إنشاء مؤسسات وقفية لتأهيل وتمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة: يمكن إنشاء مؤسسات وقفية وبأموال الواقفين وتكون تحت نظارة وزارة الشؤون الدينية لتمويل المؤسسات المصغرة للشباب، بحيث يمكن للمؤسسة الوقفية تمويل برامج لتأهيل وإنشاء مؤسسات صغرى لأصحاب المهن والحرف، ولا بد أن يكون ذلك بالصيغ المباحة شرعاً بما أنها أموال الوقف، وذلك باتباع أحد الأسلوبين التاليين⁽⁴⁵⁾:

أ- التمويل بالقرض الحسن: تقوم المؤسسة الوقفية بإقراض الموقوف عليهم الذين لا يملكون المهن والحرف ولكن لهم القابلية لتعلم واكتساب مهنة أو حرفة كالنجارة والحدادة والصباغة وصيانة الأجهزة الالكترونية وغيرها، فيتم تأهيلهم في المعاهد المهنية والحرفية المتخصصة، وبعد تأهيلهم توفر لهم المؤسسة الوقفية التمويل اللازم عن طريق القرض الحسن أيضاً لشراء المعدات والآلات ومستلزمات الإنتاج لإنشاء المشروعات المناسبة لهم، وأما إذا كان الموقوف عليهم من أصحاب المهن والحرف فإنه يتم تمويلهم مباشرة بالقرض الحسن.

ب- التمويل بالصيغ التجارية المباحة: يقوم التمويل بالصيغ التجارية المباحة على أساس الائتمان الإيجاري مثلاً، المراجعة، البيع الآجل، السلم، أو على أساس المشاركة في الربح والخسارة كالمضاربة والمشاركة، بحيث تقوم المؤسسة الوقفية باستخدام إحدى الأساليب المذكورة لتمويل الموقوف عليهم من أصحاب المهن والحرف لشراء أدوات العمل والإنتاج من المعدات والآلات المناسبة لممارسة مهنتهم وحرفهم.

الخاتمة:

تطرقنا في هذا البحث إلى أهم الصعوبات المواجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبعض الإجراءات والحلول المتخذة في سبيل مواجهتها، والنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر، وقد خلصنا إلى النتائج التالية:

- هناك تداخل في المصطلحات المعرّفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين التشريعات خاصة العربية منها، فما يعتبر صغيرة عند البعض يعتبر مصغرة عند البعض الآخر، والتشريع الجزائري أخذ عن التشريع الأوروبي في هذا المجال وتأثر به.

- يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى ثلاثة أنواع هي: المؤسسات الخاصة وتمثل الأغلبية، المؤسسات العامة وتمثل نسبة ضعيفة، ومؤسسات الصناعات التقليدية، وتحتل المختصة في الخدمات النسبة الغالبة منها إذ تقدر بحوالي نصف العدد الإجمالي، ثم البناء والأشغال العمومية بحوالي الثلث.

- تبرز الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في مساهمتها في التشغيل، إذ وفرت حوالي 1.8 منصب عمل سنة 2012 بما نسبته حوالي 60% من عدد العمال الجزائريين، إضافة إلى مساهمة كبيرة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خاصة بالنسبة للقطاع الخاص، بالإضافة إلى مساهمة معتبرة في الصادرات خارج المحروقات.

- يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عوائق عديدة أهمها: الإدارية والقانونية، الجبائية والجمركية، إضافة إلى تلك المتعلقة بالعمارة الصناعي والتمويل البنكي خاصة.

- إتخذت الدولة إجراءات عديدة من أجل التخفيف من العوائق التي تواجه تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أهمها التشريعية أو القانونية بصدور القانون رقم 01-18 لسنة 2001، وكذا إنشاء العديد من الهيئات المساعدة في هذا التطوير مثل: ANSEJ و ANGEM و ANDI، إضافة إلى صناديق مالية لضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطبيق برامج تأهيل لها في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وبتتمويل منه. وقد ساهمت تلك الإجراءات في التقليل من تلك العوائق، إضافة إلى بعض المقترحات التي تقدمنا بها من خلال هذا البحث خاصة فيما يتعلق بعائق التمويل.

الهوامش والإحالات:

¹ عثمان خلف: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003 - 2004، ص 12 - 13.

² المواد 5، 6، 7، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغرى والمتوسطة رقم 01/18 المؤرخ في 12/12/2001، الجريدة الرسمية رقم 77 المنشورة في 15 ديسمبر 2001.

³ سعاد نائف برونوطي: إدارة الأعمال الصغيرة للريادة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 35-38.

⁴ سعد عبد الرسول محمد: الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، (بدون دار النشر ولا مكان)، 1998، ص 35 - 36.

⁵ سعاد نائف برونوطي، مرجع سابق، ص 37.

⁶ هالة محمد لبيب عنبه: إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، (بدون دار النشر ولا مكان)، 2002، ص 22 - 23.

⁷ Josée ST-PIERRE: La gestion financière des PME théories et pratiques, presses de l'université du Québec, CANADA, p 06.

⁸ وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 22، 2012، ص 9.

⁹ وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، مرجع سابق، ص 11.

¹⁰ المرجع السابق نفسه.

¹¹ وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، مرجع سابق، ص 15.

¹² المرجع السابق، ص 48.

¹³ يوسف قريشي: سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 83 - 84.

¹⁴ صالح صالح: أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03/2004، ص 41.

¹⁵ Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat: Actes des assises nationales de la PME, janvier 2004, p 43 - 48.

¹⁶ مهدي ميلود: دور التمويل الإسلامي في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول إصلاح المنظومة البنكية، المركز الجامعي بشار، يومي 24-25 أبريل 2006.

¹⁷ صالح صالح، مرجع سابق، ص 14.

¹⁸ Ministère de la petite et moyenne entreprise, Op. Cit., p 46 - 47.

¹⁹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، جوان 2002، ص 58.

²⁰ عبد الرحمان بن عنتر وآخرون: مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب دعمها ودعم قدرتها التنافسية، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، أيام 25 - 28 ماي 2003.

²¹ عبد اللطيف مصيظي و سليمان بلعور: إشكالية التمويل البنكي، الملتقى الوطني الأول حول فرص الاستثمار بولاية غرداية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ الواقع والتحديات، ملحق المعهد الوطني للتجارة، تليلي - غرداية، يومي 02 - 03 مارس 2004.

²² بريش السعيد وآخرون، مرجع سابق، ص 323.

²³ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 56.

²⁴ عبد المجيد قدي وآخرون: محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي 22 - 25 نوفمبر 2006، جامعة بسكرة.

²⁵ Ministre de la PME et de l'artisanat, OPCIT, p 43.

²⁶ وائل أبو دبلوح: طبيعة وأهمية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المتوازنة وإستراتيجية الحكومة لرعايتها، الملتقى الأول للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، دمشق - سوريا، (لم يتوفر التاريخ).

²⁷ يوسف قريشي: مرجع سابق، ص 87.

²⁸ السعيد بريش وآخرون: إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدولة العربية، جامعة الشلف، يومي 17 - 18 أبريل 2006.

²⁹ Ministère de la petite et moyenne entreprise de l'artisanat, Op. Cit., p 47.

³⁰ محمود المرسي لاشين: تجربة جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 03 / 2004، ص 119.

³¹ مهدي ميلود: مرجع سابق، ص 05.

³² وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مشروع قانون تمهيدي توجيهي حول ترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، جوان 2001، ص 05.

³³ بيتش محمد النعمان: قراءة في أحكام القانون التوجيهي لترقية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة فضاءات، العدد 01، مارس-أفريل 2002، ص 03.

³⁴ المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 2000 - 190، المؤرخ في 11 جويلية 2000، الجريدة الرسمية العدد 42، الصادرة بتاريخ 16 جويلية 2000، ص 06.

³⁵ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية، المرسوم التنفيذي رقم 96 - 296، المؤرخ في 08 سبتمبر 1996.

³⁶ المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 04 - 14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، الجريدة الرسمية العدد 06.

³⁷ المادة 06 من الأمر 03-01 الصادر في 20/08/2001، الجريدة الرسمية رقم 47.

³⁸ منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، أوت 2002.

³⁹ المادة 05 - 06 من المرسوم التنفيذي رقم 2-337 المؤرخ في 11/11/2002، الجريدة الرسمية العدد 74، الصادرة بتاريخ 13 نوفمبر 2002، ص 13 - 14.

⁴⁰ آمال فيطس: "صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ رفع قيمة ضمان المشاريع إلى 05 ملايين سنتيم"، جريدة الخبر، بتاريخ: 10/03/2007، رقم 4957.

⁴¹ وزارة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والصناعات التقليدية: إستراتيجية تطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، ص 16.

⁴² بلحسن فيصل: تمويل المؤسسات لصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 - 18 أبريل 2006.

⁴³ وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مرجع سابق، ص 18.

⁴⁴ (-) موقع وحدة التمويل الأصغر بنك السودان المركزي: www.mfu.gov.sd - تاريخ الإطلاع: 28/10/2012.

⁴⁵ محمد إبراهيم نقاسي: الصكوك الوقفية ودورها في التنمية الاقتصادية من خلال تمويل برامج التأهيل وأصحاب المهن والحرف، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، ماليزيا، ص 26 - 27. متاح على الموقع: conference.qfis.edu.qa/app/media/340